تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية (مقارنة تحليلية)

نازلي معوض أحمد

قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

من بين دول الجوار الجغرافي المحيطة ببلادنا العربية تبرز الأهمية الخاصة والمكانة المتميزة لدولتي تركيا وإيران، في نطاق السياسات العربية، والإقليمية والدولية لتلك المنطقة الشرق أوسطية التي احتلت وما زالت تحتل موقع القلب الاستراتيجي للعالم بأسره.

وترتكز تلك الخصوصية ويرتكن ذلك التميّز، لدولتي تركيا وإيران، في شتى ميادين علاقات الدولتين بالعالم العربي، على دعائم موضوعية قوية، على رأسها رسوخ الانتماء الإقليمي الأصيل للكيان الدولي السيادي، (بل الامبراطوري خلال فترات زمنية ممتدة) لكل من الدولتين، إلى المنطقة الملاصقة للأراضي العربية، بشقيها: الآسيوي والأفريقي، على مر العصور القديمة، والوسطى، والحديثة، حيث تشابكت وتداخلت التعبيرات والخيوط «السلطوية» والسيادية، ما بين كل من الدولتين والكيانات العربية القائمة في المنطقة، ومن ثَمَّ امتزج الوجود الإقليمي المشترك، والمتاخمة الحدودية الشاسعة، والتجاور الأرضي العريض للدولتين محل التحليل مع بلادنا العربية امتزاجا جوهريا باتصالات، وتفاعلات كثيفة إنسانية معنوية، تجلت في مواريث تاريخية عميقة ووشائج حضارية وثقافية ودينية «متجذرة» منذ القدم. تلك التفاعلات التي أنتجت الامتدادات «الديمجرافية» المطردة الواسعة لشعوب الدولتين في المجتمعات العربية، والتي ظهرت مؤثراتها الاجتماعية والاقتصادية، سلباً وإيجابا، في الآونة المعاصرة في دول الخليج العربية، وتأتي صور الخبرات الصراعية الحادة

جدلية ضميرية حادة وعامة أساسها الازدواجية الثقافية، والثنائية الحضارية المعنوية التي تتميز بها الشخصية القومية التركية المنتمية في آن واحد لعالمين مختلفين: الغرب أو القارة والحضارة الأوروبيتين، والشرق أو القارة الآسيوية والتراث الحضاري الشرقي، وتحت مؤثرات العهد الأتاتوركي التغريبي وامتداداته حتى أواسط الستينات كان الخيار التركي العام هو ترجيح كفة الغرب في تلك المعادلة الحضارية الصعبة، وحسم الصراع لصالح انتماء تركيا لأوروبا على حساب الشرق، إلا أنه منذ بداية السبعينات وحتى الآن نشطت وانتعشت علاقات تركيا بالعالم العربي على أساس من التراث الحضاري المشترك، وعلى ضوء المصالح الحياتية والضرورات الأمنية ما بين الجانبين، وكانت أقوى المسببات الموضوعية التي أدت إلى هذا التحوّل الإيجابي في العلاقات التركية العربية المعاصرة هي محددات راجعة إلى متغيرات علاقات تركيا بالعالم الغربي خلال العقدين الماضيين، أي إشكاليات التعامل ما بين تركيا والولايات المتحدة، وحلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية، ثم محددات من نفس طبيعة المشكلات الداخلية والمحلية، والإقليمية المحيطة بتركيا. (معوض، 1992 :3-4).

ففي مجال إشكاليات تركيا في العالم الغربي تبرز إلى الذهن تطورات أزمة الصراعات الإقليمية العتيدة ما بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وجزر بحر إيجه منذ الستينات وحتى الآن، ومناصرة الولايات المتحدة والدول الغربية عامة لليونان ضد تركيا على طول الخط في ذلك الصراع المزمن، لدرجة صدور قرار من الكونجرس الأميركي في فبراير 1975 (بحظر مبيعات السلاح الأمريكي الى تركيا، والذي طبق حتى سبتمبر 1978)، وظل الكونغرس الأميركي تحت تأثير ضغط اللوبي اليوناني داخله يقوم سنوياً بتخفيض حجم المساعدات العسكرية التي تقررها الإدارة الأميركية لتركيا، فيشترط تارة على تركيا أن تتبع مسلكاً معنياً في المسألة القبرصية، وتارة يشترط على تركيا ألا تستخدم المساعدات العسكرية الأميركية في تحديث القوات التركية في شمال قبرص، وكمبدأ شبه ثابت حَدّد حجم المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا على أساس نسبة 7 إلى 10 قياساً بحجم المساعدات العسكرية الأميركية لليونان في العام نفسه، وتولد عن ذلك عملية مراجعة فكرية عميقة وشاملة داخل تركيا لجوهر ومدى الالتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية، ترجمها العقل السياسي التركي في صياغة جديدة لمبادىء الأمن القومي، والمصالح العليا التركية، وفقاً للمتوالية الفكرية التالية: 1 ـ اعتماد الأمن القومي التركي على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة 2 ـ اعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطية قبل أن

الإسلامية والشرقية عموماً. كذلك واجه المجتمع التركي طيلة العقدين الماضيين معضلة اقتصادية جسيمة تمثلت في واردات البترول الباهظة، وارتفاع التضخم والبطالة، والديون الخارجية، ونقص السلع الضرورية وتخفيض قيمة العملة التركية، وإنفاق عسكري هائل، والقيود «الحمائية» الشديدة التي فرضتها الجماعة الأوروبية في أسواقها في مواجهة الصادرات الزراعية التركية لاعتبارات تجارية تفضيلية لصالح الأعضاء الجنوبيين الثلاثة في الجماعة: اليونان واسبانيا والبرتغال. ومن ثَمَّ كان من الطبيعي أن تسعى الحكومات التركية خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها العرب، وإنعاش معاملاتها التجارية والاستثمارية والائتمانية مع بلاد الخليج العربي النفطية، والمحدد الثالث الكبير للتحوّل الإيجابي في علاقات تركيا بالعالم العربي هو ما يتعلق بالتحديات الإقليمية الشرق أوسطية الجسيمة التي واجهتها تركيا من شقين طيلة الثمانينات: أحدهما: الغزو السوفيتي لأراضي أفغانستان، والذي فشل القطب الغربي في ردعه، أو منع استمرار تداعياته الاحتلالية لقلب آسيا، والثاني: هو الانقلاب الجذري الثوري العنيف لأسس نظام الحكم والعلاقات الاجتماعية في دولة إيران، حيث لم يفلح القطب الغربي في إنقاذ حكم الشاه من السقوط، وهكذا اهتزت أركان النظرة التركية للتحالف الغربي بوصفه صيغة تنظيمية تعاهدية مُثْلَى لضمان الأمن القومي التركي في مواجهة الخصوم التاريخيين المحيطين بحدود تركيا شرقاً وغرباً وشمالاً.

هذا المأزق التاريخي الذي واجهته تركيا في علاقاتها الوثيقة بالعالم الغربي أنتج رَدّ فعل عكسياً ومضاداً في الاتجاه، ألا وهو الانفتاح التركي العريض على الشرق العربي، والخليجي على وجه الخصوص. تلك كانت محددات المنطلق التركي العام العريض تجاه كارثة الخليج الثانية، وأعني به منطلق التحوّل الإيجابي والروابط التعاونية المصلحية الوثيقة ما بين أنقرة ومعظم العواصم العربية، وخاصة الخليجية، عشية حدوث الكارثة، إلا أن الموقف التركي من تلك الكارثة كانت له منطلقات أخرى خاصة وظرفية، ومرتبطة بوقائع وأطراف وآثار وتداعيات مأساة 2 اغسطس 1990 (سعودي، 1990 :1-25؛ عبد المجيد 1990:20-23؛ جاد 1991:76-80؛ عبد العاطي 1991:65-67؛ معوض 1991:3-22).

لقد تمثلت في واقعة غزو العراق لأراضي الكويت مشكلة حقيقية بالنسبة لتركيا هددت بهز دعائم سياسة الانفتاح الحديث التركية تجاه العالم العربي؛ ذلك أن العراق طيلة العقدين الماضيين كان حجر الزاوية الأساسي في تلك السياسة التركية، كما

الثانية، فإن قوامها هو القضاء على التهديد العراقي للأمن القومي التركي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وعدم المساس بتوازنه القوي القائم في المنطقة، وهو ما يقتضي منع العراق من تحقيق أي مكاسب من غزو الكويت يمكن أن تؤدي إلى تعاظم دوره الإقليمي، وذلك بأن يسيطر العراق على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي والاحتياطي العالمي من البترول، هذا عدا احتمالات قوية مرجحة لتوسع العراق على حساب دول المنطقة بما يهدد الكيان التركي القومي، ويفرض على أنقرة سباقاً باهظاً في التسلح.

هذا المحدد الأمني الاستراتيجي المذكور للسياسة التركية ليس وليد أزمة غزو العراق للكويت، بل إنه يشكل اعتباراً أساسياً تاماً لموقف أنقرة الإقليمي برمته تجاه جيرانها ككل، إلا أن أهميته قد تصاعدت بشدة منذ أعلن العراق في آخر عام 1982 نجاحه في إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل إلى الفضاء الخارجي وتطوير صواريخ أرض ـ أرض يبلغ مداها 2000 كم، وفي ذلك الحين أكد وزير خارجية العراق أنه سيتم استخدام هذه الصواريخ في الدفاع عن العراق ضد أي هجوم من أية دولة في المنطقة أو خارجها، مما اعتبرته الدوائر العسكرية التركية تهديداً مباشراً لجميع أجزاء الأراضي التركية. ومن هنا كان الغزو العراقي للكويت تمهيداً، من وجهة نظر أنقرة، للتوسع العراقي شمالاً، أو للضغط العراقي على تركيا في قضايا المياه، أو على الأقل لتحجيم الأثر أو الوزن التركي في نطاق التفاعلات السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط.

وهناك محدد آخر ظرفي الطابع حكم موقف تركيا من الكارثة، وتمثل في أن أزمة الخليج الثانية قدمت فرصة سانحة لتركيا من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي بالمنطقة، ولإثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الأطلسي الذي ترتبط به تركيا منذ 1952، ولدعم علاقاتها بالولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً، بل ولبعث وإحياء أمل تركيا في اكتساب عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية، ذلك أنه منذ الأزمة الكورية، قبل 40 عاماً لم تجد تركيا أزمة دولية كبرى تثبت فيها إيجابية تحالفها مع الغرب، وقدراتها الذاتية الإقليمية على الحفاظ على المصالح الغربية في الشرق الأوسط وفي آسيا، ومن ثَمَّ أتاحت لها أزمة الخليج الثانية فرصة إعادة تأكيد فعالياتها التحالفية مع المعسكر الغربي بما يشمل تزايد فرص دعم القدرات العسكرية لها، وتطوير اقتصادها.

أما المحدد السياسي الداخلي الوطني الذي شكل الموقف التركي من الأزمة فهو عامل المعارضة الداخلية، ورفض عموم شرائح وفئات الرأي العام التركي لفكرة مشاركة تركيا في أي أعمال عسكرية ضد العراق، فقد حذر أردال اينونو زعيم الحزب

اغسطس 1990 ما بين الطرفين: العراقي والإيراني إلى أي اتفاق سلام حقيقي كفيل بإنهاء مقومات العداء المصيري التاريخي بينهما حول شط العرب، أو بالأحرى حول السيطرة على «القيمة الاستراتيجية» لمنطقة الخليج برمتها، وعلى استثمار التعبيرات المادية لتلك «القيمة»، عملياً واقعياً. وبالتالي كان من الطبيعي ومن المفهوم مع اندلاع أزمة التوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية، أو التكييف الإيراني العقلي السياسي لطبيعة الأزمة حول اعتبار استراتيجي أمني غالب، وتهديدي الطابع لكيان الدولة الإيرانية ذاتها، ولوحدة أراضيها، ولسلامتها الإقليمية.

فلقد رأت إيران في مأساة الغزو العراقي للكويت تمهيداً جديداً قوياً لاندفاع عراقي إلى إعادة الكَرَّة، ومعاودة الهجوم على الأراضي الإيرانية، وتهديد أمنها الذاتي مرة ثانية، كما اعتبرت إيران أن التسليم بمطالب العراق التوسعية في أراضي الكويت مسوغ ضمني للاعتراف اللاحق الوشيك حتمياً بمطالب العراق الإقليمية في المناطق الحدودية الإيرانية، وفي شط العرب، وبالإضافة إلى هذه المخاطر الاحتمالية المذكورة سلفاً رأت إيران في آثار استمرارية الاحتلال العراقي لأراضي الكويت خطورة حالَّة، وواقعة فعلياً. ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يعطي للعراق ميزة استراتيجية هائلة، وتفوقاً ساحقاً على ما عداه من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطة به، ويتمثل ذلك في الامتداد الساحلي للقوة العراقية بطول سواحل الكويت على الخليج، مما يعني وفقاً للتعبير السياسي الإيراني تحويل «الخليج الفارسي» إلى خليج عربي، وبما يؤدي إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج. (ثابت، 68:1991).

وجدير بالذكر في هذا الموضوع من التحليل أن إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج، لا سيما بعد أن اعتبرت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 12 ميلاً بحرياً، واقتربت بذلك إلى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج، وهكذا تغلب وتتفوق «القيمة الخليجية» على ما عداها من قيم الفكر الاستراتيجي والرؤى الأمنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة. (مهابة 97:1991). هذا ويرتبط بهذا الاعتبار الاستراتيجي الحاسم في تشكيله لمنطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية إشكالية التصوّر الإيراني ذي الخصوصية الشديدة لمقتضيات ولزوميات الحفاظ على الأمن الخليجي الصميم.

ذلك أن إيران تنطلق في جميع أوجه حركتها السياسية والدبلوماسية، الإقليمية والدولية، بشأن موضوع الأمن الخليجي، من فكرة مثالية من وجهة نظرها بطبيعة

الخوميني ضد «الاستكبار» و«المستكبرين» (Parsons, 1988:42) وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيراني الحاكم منذ يوليو 1989، تتميز بسمات الاعتدالية والواقعية، والعقلانية المصلحية؛ إذ قام العقل السياسي الإيراني العام (رغم بقاء واستمرار عناصر متشددة إسلامياً، ومعارضة للتوجه الجديد) بعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة إعادة بناء المجتمع الوطني الإيراني من الداخل، محل قيمة عقيدية محضة هي قيمة تصدير أو نشر الثورة الإسلامية الشيعية بالقوة المادية في المحيط الإقليمي لإيران، وأرسيت مبادىء إصلاح ما دمرته «المثالية الثورية» من خلال آليات «الواقعية الإنمائية». (مسعد، 1992) و(عبد الناصر 1991 :136-139).

وتكمن التفسيرات الواقعية المادية لهذه التحولات الفكرية المذكورة لدى قيادات النظام الحاكم الحالي في إيران في خصائص «الحقيقة الاقتصادية الإيرانية العامة» والقائمة في البلاد، فلقد خرجت إيران من حرب الثماني سنوات وهي ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة تركزت ملامحها في ارتفاع معدلات التضخم ما بين 40% إلى 50%، كما زادت أسعار السلع الأساسية زيادة تعجيزية، واجمالاً قُدِّرت خسائر إيران من حربها ضد العراق بنحو 379 مليار جنيه استرليني. (مسعد 3:1992) و(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 150:1990). ومن ثَمَّ أصبح التوجه الأول والهدف الأعلى للنظام الإيراني الحاكم ما بعد الخوميني هو بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد، وإحياء جميع مجالات الإنتاج بها، وخاصة الصناعات الوطنية، والقطاعات الزراعية التي أصابها الإهمال طيلة سنوات الحرب المدمرة، مما يستلزم بالضرورة تعاملاً تعاونياً إنمائياً مع قوى اقتصادية خارجية تملك التقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج، وفي مقدورها توفير تيارات استثمارية رأسمالية، وتقديم القروض فضلاً عن المنح والمساعدات بشتى نوعياتها المالية والمادية والفنية.

وهكذا تتضح مظاهر التشابك التفاعلي الوثيق ما بين المحدد الداخلي الوطني لمنطلق الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية، وجوهرة المعضلة الاقتصادية العامة في إيران ما بعد الحرب والمراجعة الفكرية الشاملة ما بعد الخوميني، وما بين المحدد الدولي الخارجي لذلك الموقف، ألا وهو السياسة الإيرانية الانفتاحية الجديدة على القوى الغربية، وبصفة أخص على الولايات المتحدة الأميركية، فالمحدد الدولي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية يعبر عن ذاته في تحرك طهران نحو تحسين الصورة القومية الإيرانية لدى القوى الغربية، وفي نظر الرأي العام الغربي، والسعي الإيراني الرسمي المعلن إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية، والمعاملات

وفي سبيل إنجاح هذا المسعى الإيراني الجديد في ظل الجمهورية الإسلامية الثانية ركزت طهران على تأكيدها المتكرر بالالتزام بالشرعية الدولية أي بتطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة والمعبرة عن عموم الرأي العام العالمي، بل إن إيران ـ رافسنجاني قد استثمرت مفهوم الشرعية الدولية في طرحها الخاص لفكرة إنشاء قوة أمنية خليجية لحماية المنطقة في إطار مفاوضات السلام العراقية الإيرانية عام 1989، إذ إن الجانب الإيراني في المفاوضات استند في طرحه المذكور إلى نص القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والخاص بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والذي جاء ضمن بنوده النص التالي: «يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة». (إبراهيم، 37:1990).

وهكذا تتضح منطلقات الموقف الإيراني من الكارثة: 1ـ هاجس استراتيجي أمني، أوّلي، وخاص بمنطقة ومياه الخليج 2 ـ ثم معضلة اقتصادية شديدة في مجتمع إيران ما بعد الحرب 3 ـ ثم نهج انفتاحي سياسي جديد لإيران تجاه القوى الغربية، مؤسس على مسعى حثيث من طهران للالتحاق أو للانضمام إلى النظام القائم الاقتصادي الدولي، القادر بآلياته التنظيمية على إنهاض الاقتصاد الإيراني.

ومن استقراء التحليل السياسي الوارد في الدراسة، يتضح التناقض الأساسي ما بين المنطلقات الإقليمية السياسية والاقتصادية لكل من تركيا (تفاعلات تعاونية مصلحية ايجابية بين أنقرة وجميع الأطراف الخليجية العربية طيلة العقدين السابقين على الكارثة). وإيران (خصومات تاريخية وعداوات معاصرة وصراعات عسكرية طويلة ضد العراق وتوترات شديدة مع سائر الأطراف الخليجية العربية طيلة العقد السابق على الكارثة).

إلا أن هذا التناقض المذكور، على الصعيد الإقليمي، ما بين المنطلق التركي والمنطلق الإيراني، يوازنه أو يواجهه التقارب أو التشابه الكبير في طبيعة المحددات الدولية الخارجية لكل من المنطلقين، ففي الجانب التركي تبرز لزوميات التحالف التركي ـ الأطلسي، وعلى الجانب الإيراني، تتصاعد أهمية بل ضرورات التعاون الغربي الاقتصادي الشامل من أجل إعادة بناء البنية المجتمعية الانتاجية المنهارة في إيران ما بعد الحرب. هذا مع ملاحظة خاصية التماثل في الهاجس الأمني الاستراتيجي الخليجي إزاء التوسع الإقليمي العراقي في المنطقة لدى كلٍّ من أنقرة وطهران.

للأزمة، حيث أُجريت مباحثات رسمية حول الموقف التركي من الأحداث الخطيرة، وذلك في محاولة عراقية لتحييد الجار الشمالي القوي تجاه التوسع العدواني العراقي في أراضي الكويت.

ولكن مع صدور قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة ومع بدء تدفق القوات الأميركية إلى المنطقة، تكثفت المفاوضات التركية الأميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه في مقابل اتخاذها للموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وعلى أثر نجاح تلك المفاوضات، مما سيوضحه القسم الثالث من هذه الدراسة عن المكاسب المتحققة لأنقرة بناء على سلوكيات موقفها من الكارثة، أصبحت تركياً طرفاً أصيلاً في الجبهة الدولية المضادة للعراق، واتخذت مجموعة إجراءات رسمية حاسمة لإحكام الحصار على العراق أولها يوم 7 أغسطس 1990 بقرارها إغلاق خط أنابيب البترول العراقي، وفرض حظر كامل على التجارة المتبادلة مع العراق استجابة لقرار مجلس الامن رقم 661 الصادر في 5 أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق، كما أصدر البرلمان التركي يوم 5 سبتمبر 1990 قراراً بتخويّل الحكومة التركية سلطات خاصة لإرسال قوات الى الخارج، وللسماح بنشر قوات أجنبية في الأراضي التركية، فأعلنت أنقرة بناء على هذا التخويّل التشريعي المذكور استعدادها لإرسال قوات تركية الى دول الخليج التي تطلب ذلك (وإن لم يحدث ذلك في الواقع)، كما قامت الحكومة التركية بحشد 100 ألف جندي، و15 ألف احتياطي قرب الحدود العراقية التركية تحسباً لامتداد القتال إلى إلى تلك المناطق، تدعمها طائرات تركية وأوروبية تم تخصيصها لمهام دفاعية في المنطقة بعد وقوع الغزو العراقي للكويت.

كذلك سمحت الحكومة التركية للولايات المتحدة بتمركز مقاتلات اف 16، والقاذفات المقاتلة اف 111في قاعدة انسيرليك الجوية في جنوب تركيا، ثم كان إعلان تركيا الخطير في أثره، يوم 18 سبتمبر 1990 عن مد أجل اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة عاماً آخر في ضوء أزمة الخليج، والذي يقضي بتقديم مرافق وخدمات وتسهيلات عسكرية إلى القوات الأميركية في الأراضي التركية، وينظم استخدام وحدات القوات الجوية الأميركية لأكثر من 12 قاعدة في تركيا، تابعة لحلف الأطلسي، أهمها قاعدتا باطمان وانسيرليك سابقة الذكر، على الحدود التركية العراقية السورية الطويلة والخطيرة. كذلك شاركت تركيا في تطبيق قرار مجلس الأمن (رقم665) الخاص بفرض الحصار بالقوة على العراق، وعلى منافذ التجارة الدولية إليه

التركية من أجل مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية.

وخلال حرب «عاصفة الصحراء» التزمت تركيا بعدم الدخول كطرف مباشر في المعارك العسكرية، وإن كانت الطائرات المقاتلة والقاذفات الأميركية والانجليزية والفرنسية قد انطلقت من قاعدتي انسيرليك وباطمان في أراضي جنوب شرقي تركيا، وفي هذا الصدد أكد الرئيس التركي أوزال مراراً أن استخدام القوات الأميركية للقواعد التركية يأتي تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 678، وهو القرار الذي يُخَوّل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولي التي تعمل على تحرير الكويت من الاحتلال العسكري العراقي. وعلى الرغم من أن العراق قام بحشد ثماني فرق عسكرية كاملة على الحدود المشتركة مع تركيا، إلا أن الأتراك نجحوا طيلة 43 يوما التي استغرقتها حرب عاصفة الصحراء في عدم إطلاق رصاصة واحدة على أراضي العراق، ولم يجرح عسكري تركي واحد في حرب عاصفة الصحراء ضد العراق.

نستخلص مما سبق أن سلوكيات الموقف التركي إزاء كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حرباً) إنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع المفارقة الواضحة ما بين المنطلق الإقليمي والمنطلق الدولي لذلك الموقف، وبعباراة أخرى ظل الموقف التركي دقيقاً في التزامه بالخيط المصلحي الوثيق الذي يربط ما بينه وبين الأطراف الإقليمية الخليجية للأزمة، بمعنى أنه لم يحارب العراق دفاعاً عن الكويت أو تحريراً لها، ولم يساند أو يؤيد العراق في عدوانه على الكويت، ومن ناحية أو على الصعيد الدولي جاءت سلوكيات الموقف التركي مستجيبة غاية الاستجابة مع لزوميات تحالفات أنقرة الأطلسية، كما أتت تلك السلوكيات انعكاساً صريحاً لمتطلبات المصالح القومية التركية، الاقتصادية والسياسية مع القوى الغربية، ومن ثَمَّ قَدَّمت تركيا التسهيلات الفنية والعسكرية لقوات التحالف الدولي المضادة للعراق بقيادة الولايات المتحدة والقوى الغربية الأوروبية الرئيسية (معوض 1992 :35-23) بما يحمل في طياته انحيازاً تركياً صريحاً إلى السعودية والكويت ضد العراق.

أما السلوكيات الإيرانية تجاه كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حربا) فقد اتسمت بالتمييز الواضح والدقيق ما بين قضايا محددة أثارتها تلك الكارثة، بحيث نجحت إيران في عدم الخلط في الأوراق ما بين مقتضيات السلام مع العراق، وإدانة الاحتلال العراقي للكويت، وفرض العقوبات على العراق، ومسألة الوجود الأمني الأجنبي في الخليج بعد انتهاء الأزمة، ودور إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية، واستطاعت إيران أن تفصل في سلوكياتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج الثانية.

هذه الدعوة السلمية الإيرانية لتجنب حل الأزمة بحرب عسكرية انعكاساً لموقف إيران من مسألة وجود القوات الأجنبية في منطقة ومياه الخليج، مما شكل ركناً أساسياً من أركان سلوكيات إيران تجاه كارثة الخليج الثانية.

وفيما يختص بسلوكيات الموقف الإيراني من مسألة الوجود الأجنبي العسكري في منطقة ومياه الخليج اتسمت ردود أفعال قطاعات عريضة من القوى السياسية الإيرانية بالرفض العقيدي المتشدد لهذا الوجود الأجنبي في الخليج، والذي نتج مباشرة من تداعيات أزمة الخليج الثانية، فقد وجد الخطاب السياسي العراقي، خلال الأزمة، والذي اتسم بشعارات ورموز إسلامية بل وخومينية الرنين مثل: المنازلة الكبرى، والجهاد المقدس، والدفاع عن المقدسات، استجابة واسعة داخل دوائر الحكم الإيرانية، وبصفة خاصة لدى العناصر المتطرفة منها التي بدأت تدعو إلى مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج، وكانت قمة هذا الاتجاه الإيراني هي دعوة علي خامنئي المرشد العام في 90/9/12 إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في الخليج، ومهاجمته العنيفة لما قاله وزير الخارجية الأميركية من أن القوات الأميركية قد تبقى في المنطقة بعد حل الأزمة في إطار ترتيبات أمنية جديدة أو كجزء من «هيكل الأمن الإقليمي» لحماية إمدادات البترول بعد انتهاء الأزمة، وانسحاب العراق من الكويت. (سعودي، 1991 :304) وأصدر المرشد العام الإيراني في ذلك الصدد فتوى بأن: «الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب والسياسة الأميركية في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيدا...». (مسعد، 1992 :18)، وكان هذا بمثابة دعوة إسلامية إلى الجهاد، وتضمنت دعوة الدول الخليجية إلى التعاون مع إيران فيما أسماه «استعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على حقوق الآخرين» وكان في العبارة الأخيرة تعبير رافض في آن واحد لتواجد القوات الأجنبية في الخليج، ورفض الاحتلال العراقي لأراضي الكويت، هذا وقد قام 168 نائباً في البرلمان الإيراني بتوقيع رسالة يعلنون فيها الوقوف إلى جانب خامنئي في دعوته المذكورة. (سعودي، 1991 :304).

إلا أن الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية قد أعلنه الرئيس رافنسجاني إبان اشتداد الأزمة فيما قبل الحرب، وجوهر هذا الموقف أن إيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت ما دام وجودها مؤقتاً بإنهاء الأزمة وما دامت ستغادر المنطقة بعد ذلك، أي إن القبول الإيراني للوجود الأجنبي بالخليج ظل مرهوناً بإطار إنهاء الاحتلال العراقي للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبية بعد قضائها

تمسك طهران بالموقف الحيادي العسكري الدقيق بين أطراف الحرب الخليجية الثانية، لما في ذلك الحياد الإيراني من تحقيق لمصالح إيرانية عليا في المنطقة.

وبالفعل عند اندلاع حرب عاصفة الصحراء أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية في بيانات متتالية للإعلام المحلي والإقليمي والدولي أن إيران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد الكامل بين الفرقاء المتحاربين، كما حذّرت القيادة الإيرانية الأطراف كافة من استخدام أراضيها، كما أكدت أنها سوف ترعى من جانبها سيادة أراضي الدول المحيطة بها، هذا وقد هددت إيران بأنها لن تستمر في التزامها بهذا الحياد المعلن في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة «العتبات الشيعية المقدسة» في مدينتي النجف وكربلاء، أو في حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق، مما يوضح تصاعد أثر الهاجس الأمني التركي في العقل العام الإيراني، واستثماراً لهذه المخاوف الاستراتيجية الإيرانية من آثار حرب الخليج الثانية على احتمالات قلب توازن القوى الإقليمية في المنطقة الخليجية الشرق أوسطية لصالح تركيا ضد إيران، سعت القيادة العراقية إلى توريط إيران إلى جانبها في الحرب، وذلك بمحاولات عديدة كان أخطرها هو قيام العراق بإرسال أعداد كبيرة من طائراته المقاتلة، وطائرات النقل العسكري إلى إيران، ابتداء من يوم 26 يناير 1991 أي بعد 9 أيام من بدء الحرب، ووصل إجمالي هذه الطائرات إلى أكثر من 100 طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولي المحارب ضد العراق، وسمحت القيادة الإيرانية لهذه الطائرات العراقية العديدة بالهبوط في مطاراتها، إلا أنها بقيت على موقفها الحيادي العسكري الدقيق وقدمت احتجاجاً إلى العراق لإقدامه على إرسال طائراته دون سابق اتفاق بين السلطات المختصة، كما أعلنت الحكومة الإيرانية أنها سوف تحتجز جميع ما لديها من الطائرات العراقية حتى نهاية القتال، وقد أدت هذه الواقعة الغريبة، سابقة الذكر، إلى إثارة الشكوك لدى معسكر التحالف الدولي بأن الطائرات العراقية لجأت إلى مطارات شمال إيران طبقاً لاتفاق سري بين الجانبين، بما يُعَد عملاً عدائياً متعمداً من جانب إيران ضد معسكر التحالف الدولي، وبما يتضمن مساندة فعالة للجانب العراقي في الحرب، ومن ثَمَّ اعتبرت جبهة التحالف الدولي هذه الواقعة خروجاً واقعياً من القيادة الإيرانية عن قواعد الحياد المعلنة رسمياً من جانبها في مواجهة المجتمع الدولي والإقليمي، وهنا اجتهدت القيادة الإيرانية في إزالة تلك الشكوك المذكورة في طبيعة سلوكيات موقفها من حرب الخليج الثانية، وذلك بالنفي القاطع المتكرر لوجود أدنى اتفاق سري بين بغداد وطهران بشأن لجوء الطائرات العراقية إلى مطارات شمال

أما إيران، ونظراً للعداوة العامة التي سادت مسار علاقاتها مع عموم الدول الخليجية إبان أعوام الثمانينيات، فإنها التزمت حياداً كاملاً ما بين العراق وسائر الدول الخليجية العربية الأخرى في الأزمة على المستوى الإقليمي، ذلك أن إيران في رفضها للتوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت كانت تستهدف منع أي تغير جيوستراتيجي في الخليج لغير صالحها، مما لا صلة له، واقعياً وبالنظر إلى سلوكيات المنطلق الإقليمي لإيران في الأزمة بالانحياز إلى الكويت والسعودية، أو مساندة إيران لتلك الدولتين مساندة ذاتية فعالة ضد العراق، أو حتى مجرد تأييد الدولتين دعائياً ومعنوياً ضد العراق.

ومن جهة أخرى فإن التشابه الكبير، سابق التحليل، ما بين الأبعاد الدولية الخارجية لمنطلقات كل من إيران وتركيا إزاء أزمة الخليج الثانية قد عكس ذاته أيضاً على سلوكياتهما، على الوجه الدولي إزاء تداعيات الأزمة؛ ذلك أن تركيا وإيران، سواء بسواء، قد احترمتا احتراماً كاملاً تطبيق مبادىء ومقررات «الشرعية الدولية» في الأزمة، وبينما ساعدت تركيا قوات التحالف الدولي مساعدة أساسية بالتسهيلات المعروفة في أراضيها ساعدت إيران قوات التحالف الدولي نفسها مساعدة حاسمة على سرعة الإجهاز على القوة العسكرية المتضخمة للعراق، وذلك بمجرد رفض إيران التورط في مساندة العراق مساندة حقيقية فعالة ولو في أدنى درجة.

وهكذا تباينت واختلفت السلوكيات التركية عن السلوكيات الإيرانية، على الصعيد الإقليمي للأزمة، على حين تقاربت إلى حد بعيد في المضامين والجوهر والسلوكيات التركية والسلوكيات الإيرانية على المستوى الدولي للأزمة الخليجية الثانية نفسها.

مكاسب الموقف للدولتين

ويصل التحليل في هذه الدراسة إلى السؤال الاستخلاصي الجوهري التالي: ما الذي تحقق للدولتين محل البحث من مكاسب سياسية واقتصادية ومعنوية نتيجة للموقف الذي اتخذته والتزمت به كُلٌّ منهما تجاه كارثة الخليج الثانية؟ منذ الأيام الأولى، بل الساعات الأولى، لحدوث أزمة الغزو العراقي لأراضي الكويت شرعت الحكومة التركية في إجراء مفاوضات مكثفة مع الإدارة الاميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه مقابل اتخاذها الموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وكانت نتائج تلك المفاوضات مثمرة

المذكورة بملياري دولار في شكل نفط خام مجاني (خاصة مشروع طائرات اف ـ 16).

ومن ناحية اخرى، نجحت أنقرة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، في أن تطرح نفسها كوسيط إقليمي مهم ما بين أوروبا والخليج في مجال الغاز الطبيعي، وذلك عن طريق إنعاش وتنشيط مشروعات مطروحة منذ سنوات لنقل الغاز الطبيعي بالأنابيب عبر تركيا من بلدان خليجية كإيران وقطر، وهذا النجاح التركي ظهر بوضوح في بروتوكول اللجنة الاقتصادية التركية القطرية المشتركة في مايو 1990. ولا أَدَلّ على الحصافة وبعد النظر في التقدير السياسي للمواقف، فيما يتعلق بمجالات التحرك التركي ما بعد الحرب، من موقف أنقرة من العراق ذاته، وذلك حرصاً على المصالح التركية القومية فقد نجح أوزال في إقناع الرئيس الأميركي بوش باستبعاد خط الأنابيب المزدوج لنقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط، من نطاق عمليات القصف الجوي للحلفاء والتي شملت أهدافاً عراقية عديدة اخرى، وبعد توقف الحرب أصبح هذا الخط المذكور هو المنفذ الوحيد أمام العراق لتصدير نفطه. وفي السياق نفسه تمت لقاءات على مستويات عديدة في صيف 1991 ما بين مسؤولين أتراك وعراقيين بغرض تدارس موضوعات إعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 15 أغسطس 1991 بالسماح للعراق لأول مرة منذ نشوب أزمة الخليج الثانية بتصدير ما قيمته 1,6 مليار دولار من النفط خلال ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة، أعلنت الحكومة التركية أن استخدام خط الأنابيب المزدوج المار بتركيا في تصدير المسموح به من نفط العراق، سوف يسمح بفرض الرقابة الدولية المطلوبة، كذلك عبرت أنقرة عن استعدادها لشراء هذه الكمية كلها من نفط العراق مقابل تصدير أدوية وأغذية تركية إلى العراق، وتحركت تركيا في مرحلة ما بعد الحرب في المجالات التعميرية الإنشائية بالمنطقة وذلك للحصول على نصيب يعتد به من مشروعات إعادة البناء والتعمير في البلدان الخليجية العربية عامة بل وفي العراق ذاته في الأمرالمنظور وطرحت أنقرة مزاياها النسبية في ذلك الميدان من حيث رصيد الخبرة السابقة للشركات التركية الإنشائية في المنطقة، فضلاً عن اعتبارات القرب الجغرافي وتوافر موادالبناء والعمالة التركية المدربة الفنية والرخيصة نسبياً، وعندما أسفر الواقع عن فوز الشركات الغربية لا سيما الأميركية منها بنصيب الأسد من عقود مشروعات المرحلة الأولى لتعمير الكويت، اعتمدت أنقرة في تحركها إزاء تلك القضية على مسلكين: أولهما، القيام بالاتصال المباشر

دورها كحلقة وصل جوهرية ما بين الغرب والشرق بالمعايير الحضارية والسياسية والاقتصادية، فالناتج الرئيسي والحقيقي الملموس للموقف التركي من أزمة الخليج الثانية هو أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا أصبح مؤسساً على دعائم قوية ثلاث: أولاها، أن تركيا في الشرق الأوسط تقدم بذاتها نموذجاً للقوة العسكرية الحديثة المتطورة الرادعة، وثانيتها أن تركيا تطرح أمام العالم العربي خبرة تنظيمية مثالية للبنيان الاقتصادي التجاري الإنشائي الفني الإنمائي القادر، وثالثتها أن تركيا تمثل بالنسبة للعالم الإسلامي رصيداً حضارياً تاريخياً مقبولاً ومعترفاً به من الغرب.

وإذا كانت مكاسب تركيا قد تركزت في مجالات التأكيد والاستعادة والتعويض لقيم سياسية ولمراكز قوة سياسية واستراتيجية واقتصادية ومعنوية توافرت جميعها لها في السابق ولكنها قد اهتزت أو تضاءلت أو فقدت من الرصيد العام للدولة التركية، إقليمياً ودولياً، نتيجة لظروف وملابسات ماضية معنية، ثم جاءت سلوكيات تركيا في أزمة الخليج الثانية لتحقق مظاهر التأكيد والاستعادة والتعويض، إذا كان هذا هو واقع مكاسب تركيا، فإن إيران قد تفوقت على تركيا من حيث طبيعة ومدى وجدة وعمق مكاسبها من الأزمة نفسها، فلقد تحققت لإيران مكاسب عريضة، وجذرية ومستحدثة، بل وغير متوقعة، نتيجة لادارة إيران البارعة لموقفها من الأزمة الخليجية الثانية فكان القول العربي المأثور «مصائب قوم عند قوم فوائد» ينطبق أشد الانطباق على الظاهرة الإيرانية محل البحث، حيث يمكن اعتبار إيران هي القوة الإقليمية الفائزة الأولى في الشرق الأوسط، في تطورات الصراع العربي ـ العربي المأساوي الذي دار ما بين أغسطس 1990 وفبراير 1991. كان المكسب الإيراني الأول، بعد واقعة الغزو بأقل من أسبوعين، هائلاً بكل المقاييس؛ فقد حصلت إيران دون عناء، على «انتصار سياسي ساحق» في مواجهة العراق، وقدمته لإيران القيادة العراقية نفسها بمبادرة صدام حسين يوم 15 أغسطس 1990، الذي بعث برسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني اختتمها بالعبارة التالية: «لقد أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أرداته إيران وما كانت تركز عليه». وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد اتفاقية الجزائر في 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الاتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين، والإعلان عن بدء سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتبارا من يوم الجمعة 17 أغسطس 1990، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران. وكان مضمون هذه المبادرة العراقية وأخطر ما

فيه القيادة الإيرانية من إعادة قواها العسكرية وبصفة خاصة تنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجوية، تمهيداً لأن تشغل إيران فراغ القوة في الخليج بعد انهيار العراق، ويقوم هذا البرنامج على إعادة تأهيل لا يزال في حوزة سلاح الجو الإيراني من طائرات مقاتلة أميركية الصنع كانت إيران قد حصلت عليها في عهد الشاه، بالإضافة إلى استيعاب الطائرات العراقية التي لجأت إلى إيران خلال الحرب، والتي تشير المصادر العسكرية إلى أن عددها يبلغ 148 طائرة بينها 114 مقاتلة تعتبر من أحدث وأقوى ما كان في ترسانة سلاح الجو العراقي (الشافعي، 1991 :45). هذا وإن كانت القيادة الإيرانية ما بعد الخوميني تضع نصب عينها إعادة بناء قواتها العسكرية كفاية استراتيجية وطنية عليا، ولا أدل على ذلك من زيارة رافسنجاني للاتحادالسوفيتي بعد أيام من وفاة الخوميني في يونيو 1989 حيث توصل إلى اتفاق تتراوح قيمته ما بين 9 إلى 10 مليار دولارات يقضي ببيع الغاز والمواد الخام من إيران للاتحاد السوفيتي في مقابل الحصول على الأسلحة المتطورة كأنظمة الرادار المستخدمة في الطائرة «ميج 29» وصواريخ «سكود» و«سام» ودبابات من طراز «ت 72». وتشير بعض المصادر إلى أنه في الوقت الذي تسعى فيه إيران لاستكمال مفاعلها النووي الذي بدأ العمل فيه منذ أيام الشاه بالتعاون مع الصين، فإنها تتفاوض على شراء «قنابل نووية جاهزة» من الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا. (مسعد: 1992 :10).

وعلى المستوى الاقتصادي الوطني تكاد إيران تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي استفادت من الأزمة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحياناً عن 40 دولاراً للبرميل الواحد، ويقدر الدخل الإضافي الذي حققته إيران من عائداتها النفطية خلال الأزمة، بما يزيد عن سبعة بلايين دولار، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار في اليوم (مسعد 1991 :294). وبعد انتهاء حرب عاصفة الصحراء، حرصت القيادة الإيرانية على إنعاش أداة القوة النفطية للبلاد فأعلن وزير البترول الإيراني عزم بلاده على إعادة بناء صناعتها النفطية وتطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج مؤكداً أن إيران سترفع إنتاجها النفطي من 3,5 ملايين برميل إلى خمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام 1993 ثم كان «مؤتمر النفط والغاز» الذي عقد أواخر مايو 1991 في مدينة أصفهان الإيرانية، حيث وجهت إيران الدعوة إلى أكثر من 350 شخصية رسمية من المهتمين بقطاع النفط على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الشركات النفطية العالمية لحضور هذا المؤتمر، الذي أشرفت على تنظيمه وزارة الخارجية الإيرانية. وكان هذا المؤتمر بمثابة تظاهرة

والقوى ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وينص على الترحيب برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون، والعمل بجدية وواقعية على حل الخلافات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وإقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط ما بين دول المنطقة، كذلك أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثلاثين والذي انعقد في المملكة العربية السعودية في يونيو 1991، مواصلة المشاورات المتعلقة بالعلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أجل إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وذلك لبدء مرحلة من التعاون تحترم المصالح المشتركة لشعبيهما، وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة. (مهابة، 1991 :98).

وإذا كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية، واحتمالات وإمكانات انتعاش التعامل الاقتصادي والتجاري قد تطورت إيجابياً بشكل ملحوظ ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن إشكالية الترتيبات الأمنية المستقبلية في منطقة الخليج ظلت وتظل قائمة في العلاقات الإيرانية الخليجية العربية. ذلك أن من أساسيات الغايات القومية التاريخية الثابتة للدولة الإيرانية قديماً وحديثاً هو استقرار هيمنتها الاستراتيجية (بالمعايير العسكرية المباشرة) على مياه الخليج وسواحله، مما يضمن فرض الهوية «الفارسية» على منطقة الخليج، مما أوجد ترسبات مخاوف شديدة الأثر لدى الشعوب العربية على الشاطىء الغربي للخليج؛ ولذا تباينت الرؤى ووجهات النظر لدى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي الست بأن دور إيران في الترتيبات الأمنية اللازمة في المنطقة بعد كارثة الخليج الثانية درءٌ لخطر هائل مماثل لها في المستقبل. فعلى حين أيدت كل من عمان والبحرين فكرة الوجود العسكري البري الإيراني تمسكت السعودية وبقية دول الخليج بقصر الدور الإيراني على حدود التأمين البحري للمياه، مما أكده عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي حين قال: «إن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل البحر، ومياه الخليج، والممرات الدولية، وحرية الملاحة» وواقع الحال في هذا الشأن أن الحسابات الوطنية والداخلية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي، تحكم سياستها وعلاقاتها بالدولة الإيرانية، وبعبارة أخرى، إنه لا يمكن القول: إن هناك سياسة خليجية عربية مشتركة، أو موحدة تجاه إيران، مما وضح تماماً إبان حرب الخليج الأولى حيث غاب تماماً التنسيق في

الإيرانية الدبلوماسية إلى درجة بعيدة إبان تلك الحرب، وأصبحت طهران مركزاً عالمياً للاتصالات والمباحثات الدولية ما بين مختلف الأطراف المعنية بالبحث عن تسوية سلمية للأزمة، حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة، فاستقبلت طهران وفوداً رفيعة المستوى من باكستان وتركيا والجزائر والاتحاد السوفيتي وفرنسا وسوريا والأردن ودول الخليج واليمن بل ومن العراق ذاته، جاءت جميعها لمناقشة الحرب ومقترحات السلام ومستقبل ترتيبات الأمن في المنطقة. (Ehteshami, 1991:23). بل إن إيران تقدمت بخطة إيرانية للسلام، لها صبغة إسلامية خاصة وقوامها الذي ذكرته بعض أجهزة الإعلام الخليجية، وإن كانت إيران لم تفصح عنها رسمياً وعلنياً، هي وقف إطلاق النار، الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والأجنبية، تأليف قوة إسلامية للإشراف على الانسحاب العراقي وللفصل بين الكويت والعراق بعد ذلك، على أن تتكون من دول إسلامية لم تشارك في التحالف المعادي للعراق، وكذلك تكوين لجنة إسلامية للنظر في النزاع الكويتي العراقي، وإنشاء صندوق إسلامي للمساعدة في إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب. (ثابت 1991:77). وهكذا انتقلت إيران، في زمن قياسي، من «الركن القصي» للدولة المنبوذة دعائياً والمعزولة دولياً، إلى الساحة الواسعة للقوى المعنية والمشاركة النشطة في أحداث الخليج، بما تضمن اعترافاً دولياً عريضاً بالدور الإقليمي العريض العميق لإيران في المنطقة المحيطة بها.

إن خلاصة ما سبق بشأن تحليل المكاسب الإيرانية من كارثة الخليج الثانية أنه يمكن القول بدون أدنى مبالغة: إن الإدارة الإيرانية البارعة لردود أفعالها في مواجهة الكارثة قد حققت لإيران ربحاً هائلاً شبه صافٍ، أي دون تكلفة أو نفقات تُذْكَر، وذلك على جميع أصعدة وجود الدولة الإيرانية، قومياً فداخلياً، إقليمياً خليجياً، ودولياً اقتصادياً وسياسياً، وعسكرياً، وأخيراً، سعت هذه الدراسة إلى إجراء مقاربة تحليلية ما بين موقفي أهم قوتين دوليتين إقليميتين على مسرح الأحداث الجسام في كارثة الخليج الثانية تجاه تداعيات تلك الكارثة: وهما: إيران وتركيا، وذلك توصلاً إلى استخلاص نهائي بشأن تطور «مركز» كل من الدولتين في منطقتي الشرق الأوسط والخليج ما بعد الكارثة، ونتيجة لآثارها الممتدة. وهنا يصح القول بأن تركيا قد عادت لتحتل بقوة حقيقية مركز الفاعل الإقليمي الشرق أوسطي الآسيوي القادر على مشاركة القوى الغربية الدفاع عن مصالحها في المنطقة، والوحيد في الآونة الحالية، في مواجهة الوحدات أو الكيانات الداخلة في المنطقة نفسها. كذلك يصح القول بأن «إيران الإسلامية» قد اكتسبت لأول مرة منذ أواخر السبعينيات صفة وحيثية الفاعل الإقليمي الخليجي المعترف دولياً بأثره وبنفوذه وبقدراته الذاتية في الحفاظ على أمن الخليج ضد أي تهديد مستقبلي مشابه لكارثة الخليج الثانية، وذلك ضمن تصورات عديدة للترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة.

1990 «التفاعلات الإيرانية العربية» في التقرير الاستراتيجي العربي: 40-148.
المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
1990 «خريطة التفاعلات العربية الاقليمية» مجلة أوراق الشرق الأوسط: (نوفمبر) 45-46.

عماد جاد
1990 «الغزو في الإطار الإقليمي: تركيا وإسرائيل» مجلة السياسة الدولية العدد 78-75:102

نازلي معوض أحمد
1991 «التقارب التركي الغربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» في العلاقات العربية التركية من منظور عربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: 309-358.

1992 «أزمة الخليج الثانية والعلاقات التركية العربية» الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-34.

نيفين عبد المنعم مسعد
1992 «التوجه الجديد للجمهورية الإيرانية الثانية: الأولويات ـ الأدوات ـ الكوابح». الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-23.

هالة سعودي
1991 «أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وإيران» ص 292-304. في أ.الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

وحيد عبد المجيد
1991 «العلاقات الإيرانية العراقية». مجلة أوراق الشرق الأوسط (مارس): 41-44.

المصادر الأجنبية

Ehteshami, A.
1991 «Iran Rides Out Storm in the Gulf» Middle East International, (March): 23.
Haeri, S.
1990 «Happy Days for Refsanjani» Middle East International (August): 17.